



دولة فلسطين

الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن

2022-2017م

الفهرس

الفهرس

4	المقدمة
5	نبذه عن قطاع الأمن
6	منهجية إعداد الخطة
7	تحليل الوضع
8	أولاً: التحليل الرباعي
9	ثانياً: نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية
10	الرؤية
10	الرسالة
10	القيم
10	الأهداف الاستراتيجية
11	مصفوفة الأهداف والسياسات والتدخلات
14	الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز الأمن والامان للوطن والمواطن
15	الهدف الاستراتيجي الثاني: حوكمة قوى الامن
15	الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الامثل للموارد
16	سياسات قطاع الأمن
16	أولاً: مكافحة الجريمة وتعزيز انفاذ القانون
16	ثانياً: توفير الحماية المدنية
17	ثالثاً: تحسين جودة الخدمات المدنية المقدمة من وزارة الداخلية
18	رابعاً: الاستعداد لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي والوطني
18	خامساً: تحديد صلاحيات ومسؤوليات قوى الامن
19	سادساً: تعزيز النهج الاستراتيجي في قوى الامن

19	سابعاً: تعزيز الانضباط في قوى الامن
20	ثامناً: تطوير ادارة الموارد البشرية
20	تاسعاً: تطوير المهارات و القدرات التدريبية
21	عاشراً: تطوير القدرات اللوجستية
22	المتابعة والتقييم
25	التوافق مع اجندة السياسات الوطنية
26	تنسيق الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية
27	خطة الادارة
28	البرامج الإدارية
30	البرامج المالية

المقدمة

تسعى قوى الامن إلى الاستمرار في البناء والتقدم بشكل مستمر لتطوير قدراتها على حماية الوطن والمواطنين وتنفيذ المهام الموكلة لها والعمل على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتعتمد في ذلك على قيادة توجهاتها الاستراتيجية وفق رؤية واضحة ورسالة محددة وقيم ثابتة بدأت منذ العام (2007م) من خلال خطة الإصلاح والتنمية ثم ما تلاها من خطط استراتيجية، خطة (2008-2010م) وخطة (2011-2013م) وخطة (2014-2016م).

وتأتي الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن للأعوام (2017-2022م) استمراراً لنهج قوى الامن بالبناء على الانجازات السابقة والسعي المستمر لتحسين خدماتها للمواطنين.

وتعمل مع كافة الشركاء الوطنيين وشركاء التنمية الدوليين بوعي تام للمصالح والصلاحيات والواجبات على تنفيذ خططها مع أجندة السياسات الوطنية والخطط القطاعية الأخرى بهدف بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية محددة وتكليفات واضحة.

والسعي على مواكبة الالتزامات التي افرزتها الاتفاقيات والمواثيق والاعلانات الدولية والمصادقة عليها والمعنية بتعزيز الامتثال الوطني لعموم حقوق الانسان وحياته، وتهيئة الظروف الممكنة لسائر افراد المجتمع على اساس المساواة لغايات شعورهم بالأمن والامان والارتقاء بمدى رضاهم عن اداء قوى الامن.

نبذة عن قطاع الأمن

وفق المادة 84 من القانون الأساسي الفلسطيني اعتبرت قوات الأمن والشرطة قوة نظاميه وهي القوة المسلحة في البلاد، وتتحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات، وقد نظم عمل قوى الأمن الفلسطيني عبر قانون الخدمة في قوى الأمن رقم 8 للعام 2005، وكذلك قانون المخابرات العامة وقانون الدفاع المدني والقرار بقانون الأمن الوقائي.

تتكون قوى الامن من وزارة الداخلية ومجموع الأجهزة الأمنية وهي: (الأمن الوطني، الشرطة المدنية، المخابرات العامة، الأمن الوقائي، الاستخبارات العسكرية، الحرس الرئاسي، الدفاع المدني، الضابطة الجمركية). والهيئات والمديريات والادارات التي تساند عمل الأجهزة الأمنية وهي: (هيئة التنظيم والإدارة، هيئة القضاء العسكري، هيئة التوجيه السياسي والوطني، هيئة التدريب العسكري، هيئة الإمداد والتجهيز، مديرية الارتباط العسكري، مديرية الخدمات الطبية العسكرية، مديرية التسليح المركزي، الإدارة المالية العسكرية).

يتكامل عمل قوى الامن مع عمل كافة الوزارات الحكومية بطريقة مباشرة وغير مباشرة وخصوصاً المشمولة بقطاع الحكم، وخصوصاً وزارات (المالية والتخطيط، العدل، الحكم المحلي).

تخضع قوى الامن للرقابة الحكومية والبرلمانية والمجتمعية وضمن احكام القانون وتعمل على تعزيز علاقتها مع مؤسسات المجتمع الاهلي وتشركها في كافة خططها وبرامجها ومشاريعها التطويرية.

اضافة الى العديد من الجهات والمنظمات الدولية الشقيقة والصديقة الداعمة للمؤسسة من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع.

منهجية إعداد الخطة

وضعت الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن للعام 2017-2022م وفقا للمنهجية المقررة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية والتخطيط، والتي عرضت من خلال الأدلة التوجيهية. حيث تم تشكيل فرق اعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن من ممثلين عن مختلف الجهات في قوى الامن وتم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لمجموعة الفرق المكلفة بتطوير الخطة الاستراتيجية وتم ايضا في هذه المرحلة تطوير المنهجية الخاصة بإعداد الخطة الاستراتيجية.

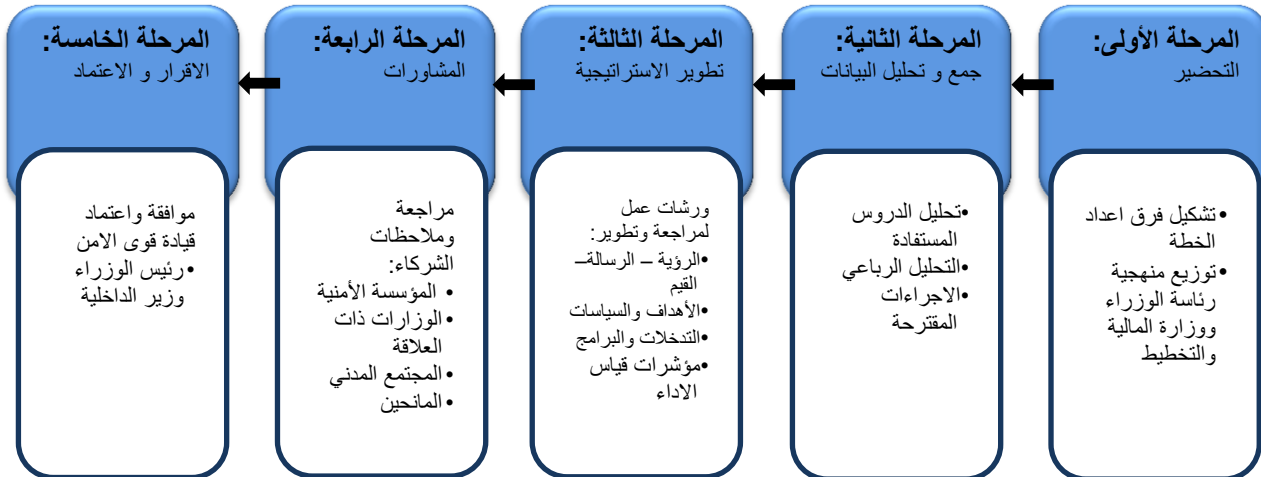
1- تشكيل ومهام الفرق:

فرق اعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن للأعوام 2017-2022



2- منهجية العمل:

مراحل ومنهجية اعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن للأعوام 2017-2022



تحليل الوضع القائم

اعتمد فريق التخطيط الاستراتيجي على أداة التحليل الرباعي لتحديد أهم المتغيرات المتعلقة بالوضع القائم في قوى الامن حيث عمل على تحليل المدخلات بناء على مجموعة من المراجع للوقوف على الوضع القائم وأهم هذه المراجع:

1. أجندة السياسات الوطنية.
2. الخطة الوطنية لإدماج قضايا حقوق الانسان في الخطط القطاعية.
3. الخطة الوطنية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط القطاعية.
4. الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن 2014-2016 م.
5. مخرجات مجموعة من ورشات العمل الداخلية والتقارير والدراسات والتي سبق أن تم إجرائها خلال السنوات السابقة لمناقشة قضايا تهمة المؤسسة الأمنية.

ومن خلال هذه المراجع والنقاشات التي تمت خلال ورشات العمل المخصصة لدراسة الوضع القائم وإجراء التحليل الرباعي تم التوصل لمجموعة من النتائج، التي عمل الفريق على إجراء تحليل إضافي عليها بإجراء موائمة بين نقاط القوة والفرص، ونقاط الضعف مع الفرص المتاحة، وكذلك نقاط الضعف مع التهديدات وتم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات سيتم البناء عليها عند تطوير تدخلات الخطة الاستراتيجية 2017-2022.

أولاً: التحليل الرباعي:

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
- يشكل الاحتلال عائقاً أمام قطاع الأمن في تعزيز ثقة الجمهور بقدرات قوى الأمن على توفير الأمن والامان للمواطنين	- ازدياد وعي المواطنين بدور قوى الأمن وعملها لخدمة مصالحهم	- ضعف وغياب الأدوار والمسؤوليات والهيكل التنظيمية في قوى الأمن	- امتلاك قوى الأمن المراكز الأمنية الحديثة التي تمكنها من العمل على مكافحة الجريمة بشكل فعال
- لا يسمح الاحتلال بإحراز تقدم في الأدوات والمعدات والقدرات - خنق القدرات التشغيلية لقوى الأمن	- وجود جهات دولية تقدم الدعم المالي والفني لبرامج وتدخلات قوى الأمن	- ضعف الملكية الفلسطينية على مستوى تنفيذ البرامج والتدخلات الاستراتيجية	- البنية التحتية والأدوات والمعدات الجديدة المتوفرة لدى قوى الأمن التي تمكنها من القيام بواجباتها بفعالية
- أدى استمرار الانقلاب في المحافظات الجنوبية إلى فقدان القدرات التشغيلية لقوى الأمن الشرعية بالإضافة إلى انتشار الأسلحة غير الشرعية، والفوضى الأمنية، وفقدان السيطرة على الحدود والمعابر	- الإرادة السياسية الفلسطينية في بناء الخطط والبرامج وتطوير منظومة التشريعات	- لا تتفق قوانين قطاع الأمن مع تقدم الجريمة وتطورها، مما يعوق قدرة المؤسسة الأمنية على مكافحة الجريمة	- توفر ادلة إجراءات تشغيل موحدة للعديد من الوظائف الادارية مما مكن المؤسسة من وضع نظام متكامل لتعزيز الرقابة والمسائلة
- أدى ظهور المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى نمو البطالة والفقر والتطرف، بالإضافة إلى آثاره الاجتماعية التي أدت إلى تطور في نطاق الجريمة وأدواتها	- الالتزامات والاستحقاقات الناشئة عن الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية	- ضعف آليات تبادل ومشاركة المعلومات بين قوى الأمن وبين قطاعي الأمن والعدالة لمكافحة الجريمة	- إنشاء قائمة الأولويات الموحدة للمشاريع مما سمح بتصنيف طلبات الاحتياجات الجديدة على أساس معايير موحدة ومحددة بشفافية
- عدم الاستقرار المالي وآثاره السلبية على تنفيذ برامج الموارد البشرية (التوظيف والتدريب) وتأخير الترقيات والمكافآت والفوائد لأعضاء القطاع الأمني	- وجود شركات فاعلة مع العديد من جهات ومؤسسات المجتمع الاهلي الفلسطيني	- ضعف نظم المتابعة والتقييم ، مما أدى إلى انخفاض القدرة على قياس آثار البرامج والمشاريع التطويرية على أداء قوى الأمن	- الاجراءات الجارية والمتواصلة من قبل قوى الأمن في تقديم التدريب وتقليل الاعتماد على التدريب الخارجي
- تفاوت في الدعم المقدم من المانحين لمكونات قوى الأمن.		- ضعف أنظمة الصيانة والاستدامة وتأثيره على عمر البنية التحتية للمؤسسة الأمنية ومعدات وأصولها الأخرى	- توفر الموظفين المهرة / المدربين، وأنظمة التدريب الحديثة
- توقف المجلس التشريعي عن العمل وما نتج عنه من تأخر في إصدار القوانين المتعلقة بتطوير أنظمة العمل في قوى الأمن وتطوير والمتعلقة بمكافحة الجريمة		- ضعف الخطاب الإعلامي والتوعوي الصادر عن قوى الأمن	توفر البنية التحتية والإجراءات التي تنظم آليات العمل المشترك بين مكونات قوى الأمن
- التوسع في استخدام شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال في ظل عدم وجود قوانين بشأن الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى محدودية قدرات قوى الأمن في التعامل مع هذه التهديدات		- ضعف الخطط ، الأنظمة والإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في قوى الأمن.	
		- عدم تكافئ التدريب والتطوير بين مكونات المؤسسة الامنية	
		- نقص القدرات اللوجستية التي تمكن قوى الأمن من القيام بواجباتها على الشكل الأمثل (أسلحة ، ذخائر، معدات فردية، مركبات حديثة، مختبرات ، ... الخ)	
		- ضعف نظام الترقيات والاطار القانوني والتنظيمي لقطاع الأمن	

ثانياً: نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية:

بعد دراسة فريق العمل العناصر التي توصل اليها تحليل البيئة الداخلية والخارجية آنفة الذكر، تم تحليل تقاطع المعلومات والخروج بجملة من التوجهات الاستراتيجية التي تستهدف تعزيز نقاط القوة والاستفادة من الفرص من جانب ومعالجة نقاط الضعف ومجابهة التحديات من جانب آخر.

اولاً: التوجهات التي تعزز من نقاط القوة من خلال الفرص المتوافرة :

1. الاستفادة من الخطط الحكومية في تطوير اليات ادماج قضايا حقوق الانسان والنوع الاجتماعي في قوى الامن.
2. وضع سياسات تطوير البنية التحتية لقوى الامن بما يتوافق مع الموارد المالية والانظمة والاجراءات الحكومية المتبعة وضمن خطة مسبقة وشاملة وطويلة.
3. الاستفادة من التجارب الدولية والاقليمية في تطوير غرف العمليات المركزية وأسس العمل المشترك بين قوى الامن المختلفة.
4. الاستمرار في تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني مما يساهم في بناء نظام امني ذوو مصداقية وثقة جماهيرية.

ثانياً: التوجهات التي تعالج بعضاً من نقاط الضعف من خلال الفرص المتوافرة:

1. تعزيز الخطاب الاعلامي الامني لتعزيز ثقة المواطنين بقدرات قوى الامن والتعريف بواجباتها.
2. تطوير الهياكل ومنظومة القيادة والسيطرة من خلال الاستفادة من التجارب الاقليمية والدولية.
3. تطوير المنظومة القانونية لتحديد بشكل واضح التكاليفات القانونية لكافة المكونات الأمنية ويسمح باتخاذ اجراءات وعقوبات رادعة لمرتكبي الجرائم.
4. مراجعة واستكمال المنظومة القانونية التي تنظم عمل المؤسسة الأمنية وتعزز آليات الرقابة على تنفيذ القوانين.
5. تعزيز القدرات في مجال تحديد الاحتياجات وتطوير الخطط بما يعزز الملكية والادارة والقيادة الفلسطينية للمشاريع والبرامج والاستفادة من الدعم الدولي.

ثالثاً: التوجهات لمعالجة نقاط الضعف ومجابهة التهديدات:

1. تطوير الهياكل ومنظومة القيادة والسيطرة مما يمكن قوى الامن من سرعة اتخاذ القرار وسرعة الاستجابة للأحداث الأمنية المختلفة.
2. تطوير المعدات والتجهيزات التي تمكن قوى الامن من التعامل مع تهديدات امنية من مستويات مختلفة.
3. تطوير منظومة الاتصالات لمكافحة التهديدات الالكترونية وأثارها السلبية على الأمن والاستقرار وقيم المجتمع.
4. تطوير برامج توعية المواطنين بما يتعلق بالتهديدات الأمنية وتأثيرها وطرق الوقاية منها.

الرؤية

"قطاع امني رشيد يساهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وحماتها من اية تهديدات داخلية وخارجية"

الرسالة

المساهمة في خلق بيئة أمنة ومستقرة ومزدهرة، وتعزيز شعور المواطن بالأمن والأمان، من خلال تسريع وتيرة تطوير وتنظيم وبناء قدرات مؤسسات قطاع الأمن ذات الجهود الموحدة والأدوار المحددة والقدرات العالية. ومواجهة التهديدات بالوسائل التي يتيحها القانون، على أسس من المهنية والكفاءة والشفافية وصيانة الحريات والحقوق العامة والخاصة والشراكة المحلية والإقليمية والدولية.

القيم

سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، الكفاءة، الفاعلية، العدالة، الشمولية، الجودة والتميز

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول: تعزيز الأمن والأمان للوطن والمواطن.

الهدف الثاني: حوكمة قوى الامن.

الهدف الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

مصفوفة الأهداف والسياسات والتدخلات

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز الأمن والامان للوطن والمواطن	
السياسات	التدخلات
1.1. مكافحة الجريمة وتعزيز انفاذ القانون	1.1.1.مراجعة وتطوير منظومة القوانين الخاصة بمكافحة الجريمة 1.1.2.تطوير انظمة واجراءات وسياسات التعامل مع الجرائم 1.1.3.تطوير خدمات حماية الاسرة وضمان الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي 1.1.4.تطوير العلاقة مع قطاع العدالة 1.1.5.تعزيز قدرة المواطنين على الوصول للخدمات الأمنية 1.1.6.ضمان الالتزام بمبادئ حقوق الانسان في تنفيذ العمليات الأمنية 1.1.7.زيادة الوعي العام بعمل قطاع الامن
1.2. توفير الحماية المدنية	1.2.1.مراجعة وتطوير المنظومة القانونية الخاصة بالحماية المدنية 1.2.2.زيادة الوعي العام بعمل قطاع الامن في توفير الحماية المدنية 1.2.3.تعزيز آليات التعاون الدولي في مجال الحماية المدنية
1.3. تحسين جودة الخدمات المدنية المقدمة من وزارة الداخلية	1.3.1.تطوير انظمة واجراءات العمل في تقديم الخدمات المدنية 1.3.2.تحسين جودة الوثائق ومكافحة التزوير 1.3.3.زيادة الوعي المجتمعي فيما يتعلق بخدمات وزارة الداخلية
1.4. الاستعداد لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي والوطني	1.4.1.تعزيز آليات التعاون داخل قوى الامن 1.4.2.تطوير خطط الطوارئ 1.4.3.تعزيز آليات التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع الاهلي الشريكة 1.4.4.تعزيز آليات التعاون الدولي والإقليمي 1.4.5.مكافحة كافة اشكال التطرف والتمييز

الهدف الاستراتيجي الثاني: حوكمة قوى الامن

السياسات	التدخلات
2.1. تحديد صلاحيات ومسؤوليات قوى الامن	2.1.1. مراجعة واستكمال القوانين الناظمة لعمل قوى الامن 2.1.2. استكمال الهياكل القيادية لقوى الامن 2.1.3. تطوير الهياكل الداخلية لقوى الامن
2.2. تعزيز النهج الاستراتيجي في عمل قوى الامن	2.2.1. تطوير عملية التخطيط في قوى الامن 2.2.2. تطوير أنظمة المتابعة والتقييم 2.2.3. تطوير سياسات وإجراءات وأنظمة اعداد الموازنات
2.3. تعزيز الانضباط في قوى الامن	2.3.1. تطوير أنظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة 2.3.2. تطوير أنظمة واجراءات التعامل مع الشكاوي

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الامثل للموارد

السياسات	التدخلات
3.1. تطوير ادارة الموارد البشرية	3.1.1. مراجعة وتطوير القوانين الخاصة بالموارد البشرية 3.1.2. تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في قوى الامن 3.1.3. تطوير الأنظمة والإجراءات والمعايير الخاصة بالموارد البشرية
3.2. تطوير المهارات و القدرات التدريبية	3.2.1. تطوير القدرات و المهارات 3.2.2. تطوير الانظمة والاجراءات التدريبية 3.2.3. تطوير ادارة مراكز التدريب
3.3. تطوير القدرات اللوجستية	3.3.1. تطوير انظمة واجراءات البنية التحتية والمعدات والادوات اللازمة لتنفيذ مهام العمل 3.3.2. تطوير انظمة واجراءات الاستدامة للموارد اللوجستية 3.3.3. تطوير المعدات والادوات اللازمة لتنفيذ المهمات الأمنية 3.3.4. تزويد قوى الامن بالأنظمة والبرامج الحديثة

الاهداف الاستراتيجية

تعتبر قوى الامن عملية التخطيط عملية تراكمية ومستمرة وصولاً للأهداف المرجو تحقيقها والنهوض بواقع المجتمع الفلسطيني ودعم أهداف التنمية المجتمعية. وقد حددت الخطة الاستراتيجية 2014-2016 أربعة أهداف استراتيجية للقطاع الأمني، قامت الفرق المختلفة بمراجعة هذه الأهداف ومدى التقدم في تحقيقها والأنشطة التي تم العمل عليها لتحقيقها. وقد تمت عملية المراجعة مع الأخذ بعين الاعتبار أهم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها خلال تحليل الوضع القائم لقوى الامن والمحددات التي تم وضعها لتحسين قدرتها على توفير الخدمات الأمنية للوطن والمواطن. تركز الخطة الاستراتيجية خلال السنوات الستة القادمة على تحقيق 3 أهداف استراتيجية لقطاع الأمن:

الهدف الأول: تعزيز الأمن والأمان للوطن والمواطن

تسعى كافة قوى الامن لتسخير قدراتها وإمكانياتها لتحقيق المهمة التي كلفت بها وفق القانون بحفظ أمن المواطنين وسلامتهم والحفاظ على أمن الوطن وسلامة أراضيه، وقد ورد هذا الهدف الاستراتيجي خلال الخطة الاستراتيجية 2011 - 2013. واستمر العمل على تحقيقه خلال الخطة الاستراتيجية 2014-2016، وقد ركز في حينه على تطوير القدرات وذلك لافتقار المؤسسة للبنية التحتية والمعدات والتجهيزات والعناصر المدربة لتحقيق المهام المكلفة بها.

وقد حققت قوى الامن العديد من الانجازات في هذا المجال أهمها تشكيل القدرة الأساسية اللازمة للقيام بمهام العمل من حيث انتشار المراكز الأمنية الحديثة والمعدات والأنظمة والعناصر المدربة على العمل الأمني، ويظهر أثر هذا في التطور الحاصل خلال السنوات السابقة على مستوى شعور المواطن بالأمن والامان.

الا ان واقع قوى الامن يحيط به عدد من الاشكاليات اهمها الاحتلال واجراءاته والتي تمس امن المواطن وتؤثر على ثقته بأداء قوى الامن، وتجدد أشكال الفلتان الأمني المختلفة، وضعف المنظومة القانونية التي تعمل من خلالها.

لذا يعتبر من المهم الاستمرار بالعمل على تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال والاستفادة من الانجازات السابقة وتركيز التوجه الاستراتيجي على تطوير الآليات والإجراءات التي تمكن قوى الامن من معالجة الإشكاليات المتجددة و الحديثة التي واجهتها، والتركيز على بناء المنظومة القانونية والأنظمة والإجراءات التي تضمن الالتزام بقواعد المهنية في تنفيذ الواجبات، والارتقاء بالإمكانيات من خلال تسخير القدرات المشتركة لتحقيق الهدف.

الهدف الثاني: حوكمة قوى الامن

يعتمد تطور قطاع الأمن على تطوير المنظومة القانونية التي تنظم عمل مكوناته وتضمن توافق الأنظمة والإجراءات مع القوانين واللوائح المعمول بها، حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية 2014-2016 تدخلات خاصة بإعادة هيكلة قوى الامن بما يتوافق مع قانون الخدمة لقوى الأمن لسنة 2005. الا أن فترة تنفيذ الخطة، لم تشهد تطورا ملحوظا في هذا المجال أو في مجال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل يضمن تطور آليات العمل بشكل علمي سليم.

وكانت السياسات الخاصة بهذا الهدف موزعة في خطة الاعوام 2014-2016. على (3) أهداف استراتيجية بناء قدرات المؤسسة الأمنية والتكامل مع قطاع العدل وتقديم الخدمة بكفاءة وفاعلية، وهذا التوزيع لم يظهر الهدف الفعلي لهذه السياسات، وهو تعزيز الأدوار القيادية التي نصت عليها القوانين والهيكل الإدارية التي تمكن المؤسسة من ممارسة المهام الموكلة إليها وتمكن القيادة من عملية التطوير والبناء وفق نهج استراتيجي يخدم الرؤية ويتعامل مع المتغيرات التي تحيط بالمؤسسة وتؤثر على عملها وتهدد الأمن المجتمعي، وتطوير أنظمة الرقابة الفاعلة لضمان الالتزام بالقوانين والقواعد التي تحكم وتضبط عملها وسلوكها أثناء تأدية واجباتها. لذا تم خلال هذه الخطة تركيز هذه السياسات ضمن هدف استراتيجي واحد للتأكيد على أهمية التدخلات المطلوبة لتحقيق الهدف وتحقيق الترابط المنطقي بينها.

الهدف الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الامثل للموارد

يعتبر توفر العناصر البشرية ذات المهارات والقدرات المتخصصة والتزود بالقدرات اللوجستية والتدريب المتخصص العصب الاساس لقدرات قوى الامن على أداء عملها بصورة فاعلة.

حققت قوى الامن خلال الخطة الاستراتيجية 2014-2016 تقدما واضحا في هذا المجال من خلال هدفان استراتيجيان هما توفير الأمن والأمان وبناء قدرات قوى الامن، وحققت تقدما ملموسا في مجال القدرات والمهارات التي يمتلكها عناصرها من خلال التطور الحاصل في منظومة التدريب وتطوير القدرات في مجال التدريب المحلي وتقليل وتيرة الاعتماد على التدريب الخارجي، وكذلك التطور الحاصل في مجال المعدات والقدرات اللوجستية.

تعتبر إجراءات الاحتلال بمنع استكمال قوى الامن لتطوير قدراتها من خلال الحد من القدرة على نشر المراكز الأمنية على كافة أراضي الدولة، ومنع امتلاك المعدات والتجهيزات المتقدمة اضافة الى اثر نقص التمويل اللازم لتوفير البنية التحتية وعدم التوازن في القدرات بين مكونات قوى الامن اهم المعوقات امام تحقيق الهدفين المذكورين بشكل كامل خلال مدة الخطة. لذا بقيت حاجة المؤسسة الى الاستمرار في بناء قدراتها في هذا المجال قائمه، على ان تتم من خلال تحديد مهني واضح للاحتياجات لضمان القدرة على الاستفادة من الموارد بكفاءة وفاعلية وتطوير الأنظمة والإجراءات التي تكفل توفير القدرات وتطويرها وطنيا ضمن خطط واضحة وتحقيق الاستدامة للقدرات المكتسبة وتسخيرها في أداء المهام الموكلة لها.

سياسات قطاع الأمن

يعرض هذا الجزء السياسات التي يسعى قطاع الأمن إلى تحقيق اهدافه من خلالها، حيث اظهرت نتائج المراجعة ضرورة استمرار بعض سياسات خطة (2014 - 2016م) والاخرى جاءت نتيجة لعملية التحليل والمراجعة:

أولاً: مكافحة الجريمة وتعزيز انفاذ القانون

تعتبر مكافحة الجريمة أحد مهام العمل التي تعمل قوى الامن باستمرار على تطوير قدراتها لتحقيق اكبر النجاحات الممكنة فيها، وقد ركزت السياسة في الأعوام السابقة على تطوير قدرات المؤسسة على التعامل مع الجرائم المرتكبة في فلسطين والتي بلغ عددها (26552) جريمة في العام 2015، بالإضافة إلى (6485) جريمة اقتصادية.

وفي هذا السياق فإن أهم ما حققته المؤسسة الأمنية هو بناء وتشغيل (13) مركزاً للشرطة المجتمعية، وتطوير مراكز الاصلاح والتأهيل، و توفير مراكز انسانية وامنة تضمن تأهيل النزلاء وتحسين قدرتهم على الاندماج في المجتمع بشكل فاعل ومنتج حيث قامت باستلام مركزي اصلاح وتأهيل نابلس وجنين ضمن المعايير الدولية و انجاز ورشات تشغيلية للنزلاء في مركز اصلاح وتأهيل اريحا حسب القانون، وتطوير خدمات حماية الاسرة واساليب التعامل مع ضحايا العنف واصدار قانون الأحداث وحماية الأسرة وانشاء قسم حماية

السياسة الأولى: مكافحة الجريمة وتعزيز انفاذ القانون

التدخلات:

- مراجعة وتطوير منظومة القوانين الخاصة بمكافحة الجريمة
- تطوير أنظمة وإجراءات وسياسات التعامل مع الجرائم
- تطوير خدمات حماية الاسرة وضمان الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي
- تطوير العلاقة مع قطاع العدالة
- تعزيز قدرة المواطنين على الوصول للخدمات الأمنية
- ضمان الالتزام بمبادئ حقوق الانسان في تنفيذ العمليات الأمنية
- زيادة الوعي المجتمعي لعمل قطاع الامن
- مكافحة كافة اشكال التطرف والتمييز

الاسرة في جهاز الشرطة.

ومن أهم المعوقات التي تواجه عمل قوى الامن في مكافحة الجريمة ضعف المنظومة القانونية ومواكبتها لواقع الجريمة والتطورات التي تطرأ عليها وكذلك محدودية التنسيق وتبادل المعلومات ما بين الجهات ذات العلاقة بمكافحة الجريمة وضعف قدرات وامكانيات البحث والادلة الجنائية (المختبرات الجنائية، التعامل مع مسرح الجريمة .. الخ).

ثانياً: توفير الحماية المدنية

أعتبر توفير الحماية المدنية للمواطنين أحد أولويات قوى الامن خلال السنوات السابقة لما لها من دور في حماية الأرواح والاقتصاد الفلسطيني من خطر الحوادث والكوارث. الا ان هذه السياسة ركزت على تطوير قدرات جهاز الدفاع المدني نظرا للنقص الكبير الذي عانى منه في الإمكانيات سواء في البنية التحتية أو المعدات أو الموارد البشرية، بهدف الوصول

إلى الحد الأدنى الذي يمكنه من القيام بالواجبات الأساسية المكلف بها، ولمعالجة هذه القضية ساهمت مكونات قوى الامن بشكل فاعل في دعم جهاز الدفاع المدني في بعض المهام التي تتطلب توفير إمكانيات كبيرة.

ومن أهم الإنجازات في هذا المجال افتتاح عدد من المراكز الجديدة لتوسيع دائرة الخدمة المقدمة من الدفاع المدني حيث بلغ عدد المراكز (24) مركزاً جديداً موزعة على المحافظات الشمالية وتم توفير معدات جديدة انشاء مركز البحث والإنقاذ. وتشكيل فريق إنقاذ مائي بالإضافة إلى تطوير برنامج المتطوعين وتشكيل (16) فرقة تضم (3973)

السياسة الثانية: توفير الحماية المدنية

التدخلات:

- مراجعة وتطوير المنظومة القانونية الخاصة بالحماية المدنية
- زيادة الوعي العام بعمل قطاع الامن في توفير الحماية المدنية
- تعزيز آليات التعاون الدولي في مجال الحماية المدنية

منطوع، يعملون على مساندة عمل الدفاع المدني وقت الحوادث والكوارث. ورفع مستوى وعي المواطنين بالمخاطر وسبل الوقاية من الحوادث من خلال عقد دورات تدريبية مستمرة وعبر كافة وسائل التواصل مع المجتمع.

ومن أهم المعوقات التي تواجه عمل قوى الامن في توفير الحماية المدنية محدودية التشريعات والقوانين ذات العلاقة وخاصة في مجال الوقاية من المخاطر ومحدودية التخطيط والتنسيق بين المؤسسة الأمنية والمؤسسات الحكومية والأهلية التي تساهم في منظومة الحماية المدنية، الضعف المستمر في إمكانيات الدفاع المدني سواء في مجال البنية التحتية أو المعدات والآليات أو الموارد البشرية وضعف القدرات على توفير برامج توعية مجتمعية شاملة.

ثالثاً: تحسين جودة الخدمات المدنية المقدمة من وزارة الداخلية

تعتبر وزارة الداخلية هي الجهة المكلفة بالعمل على تنظيم الخدمات المتعلقة بسجل السكان والخدمات المدنية ذات العلاقة وقد حققت وزارة الداخلية تقدماً ملحوظاً على مستوى تقديم الخدمات للمواطنين.

حيث عملت الوزارة على بناء وترميم مقرات المديرية وتفعيل مكاتب النافذة الموحدة وعلى تطوير قاعات استقبال الجمهور وتوفير أنظمة تكنولوجية متطورة ومعلومات حديثة وتدريب كوادر بشرية وتخفيض الزمن المطلوب لإنجاز المعاملات وإنجاز الجزء الأكبر من عملية الأرشيف الإلكتروني وتحديث سجل السكان وتجهيز متطلبات الربط

السياسة الثالثة: تحسين الخدمات المدنية المقدمة

من وزارة الداخلية

التدخلات:

- تطوير أنظمة وإجراءات العمل في تقديم الخدمات المدنية
- تحسين جودة الوثائق ومكافحة التزوير
- زيادة الوعي المجتمعي فيما يتعلق بخدمات وزارة الداخلية

الإلكتروني مع الوزارات ذات العلاقة بشكل يضمن النهوض بالعمل الحكومي وإنجاز المعاملات بالدقة والسرعة اللازمين.

ومن أبرز المعوقات التي واجهت الوزارة في تطوير خدماتها استمرار ضعف القدرات والامكانيات المادية واللوجستية والفنية وفي مجال البنية التحتية وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بسجل السكان.

رابعاً: الاستعداد لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي والوطني

تعتبر حاله التعاون والتنسيق بين مكونات قوى الامن من اهم عوامل مواجهة التحديات الأمنية عالية المستوى وحالات الطوارئ والكوارث، وقد عملت المؤسسة الأمنية خلال السنوات السابقة على تطوير آليات التعاون والتنسيق بينها وتطوير غرف العمليات المشتركة في المحافظات حيث تم العمل على تطوير (5) غرف عمليات مركزية بالإضافة الى (10) غرف عمليات فرعية في المحافظات.

وقد واجهت قوى الامن العديد من الصعوبات في مجال مواجهة حالات الطوارئ أهمها فقدان المؤسسة الأمنية القدرة العملياتية في المناطق خارج السيطرة الأمنية، وضعف المأسسة لآليات التعاون والتنسيق مما أدى الى اضعاف المنظومة وتكامل الادوار. وتسعي هذه السياسة الى تطوير قدره قوى الامن على معالجة حالات الطوارئ والكوارث من خلال بناء القدرات المشتركة وتعزيز آليات التعاون المشترك وأنظمة تبادل المعلومات وتطوير الانظمة

السياسة الرابعة: الاستعداد لمواجهة الطوارئ على

المستوى المحلي والوطني

التدخلات:

- تعزيز آليات التعاون داخل قوى الامن
- تطوير خطط الطوارئ
- تعزيز آليات التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع الاهلي الشريكة
- تعزيز آليات التعاون الدولي والإقليمي
- مكافحة كافة اشكال التطرف والتميز

والاجراءات التي ترفع من استعداد وكفاءة المؤسسة من خلال وضع خطط العمل المشتركة، وتعزيز آليات التعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المختلفة لمواجهة الكوارث، وتعزيز آليات التعاون الدولي والاقليمي.

خامساً: تحديد صلاحيات ومسؤوليات قوى الامن

تدرك قوى الامن الحاجة الملحة لتطوير أدائها المهني من خلال تطوير منظومة القوانين التي تنظم عمل المؤسسة وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات وتضمن تطوير الهيكل القيادي وسلاسة ومتانة هيكل اتخاذ القرارات. وقد عملت قوى الامن على ادراج هذه السياسة ضمن الخطة الاستراتيجية

(2014-2016) ولكن حجم التدخلات والاجراءات التي تم اتخاذها ضمن هذه السياسة كان محدداً فلم يتم اتخاذ اجراءات فعلية نحو تطوير منظومة القوانين وتطوير الهياكل القيادية. ما تم انجازه تركيز على انجاز قانون الضابطة الجمركية وانجاز مسودات قوانين الاستخبارات العسكرية ومسودة قانون القضاء العسكري ومسودة

السياسة الخامسة: تحديد صلاحيات ومسؤوليات

المؤسسة الامنية

التدخلات:

- مراجعة واستكمال القوانين النازمة لعمل قوى الامن
- استكمال الهياكل القيادية لقوى الامن
- تطوير الهياكل الداخلية لقوى الامن

قانون المختبر الجنائي، لذا تسعى الخطة من خلال تركيز هذه السياسة ضمن الهدف الثاني الى التأكيد على أن الهدف هو هيكلة قوى الامن وفق الصلاحيات والمسؤوليات المحددة والمنصوص عليها قانوناً لتكون هذه المنظومة والهياكل رافعه لتطوير القدرات وتعزيزها مهنيًا.

سادساً: تعزيز النهج الاستراتيجي في عمل قوى الامن

تسعى قوى الامن الى تطوير وتحديث مكوناتها بما يتلاءم مع طبيعة عملها وحجم المهام الملقاة على عاتقها ويكتسب النهج الاستراتيجي في قوى الامن بعداً هاماً يتمثل في حاجتها الدائمة لتطوير قدراتها وفق المتغيرات التي تواكب التغيرات في طبيعة الجرائم والتهديدات الأمنية وطبيعة الكوارث التي تواجه الدولة والمواطنين.

السياسة السادسة: تعزيز النهج الاستراتيجي في عمل قوى الامن

التدخلات:

- تطوير عملية التخطيط في قوى الامن
- تطوير أنظمة المتابعة والتقييم
- تطوير سياسات وإجراءات وأنظمة اعداد الموازنات

لذا عملت قوى الامن على تحديد قضية النهج الاستراتيجي كسياسة في الخطة الاستراتيجية (2014-2016). وقد تم تحقيق العديد من الانجازات في هذا المجال أهمها تطوير قائمة الاولويات الموحدة للمشاريع التي تم من خلالها تطوير آلية تنظيم المشاريع وفق الاولويات وتعزيز الملكية الوطنية وضمان توافرها مع الاحتياجات المحلية. وقد تم أيضاً تطوير دليل اجراءات عمل موحد لوحدات التخطيط وتنفيذ العديد الدورات التدريبية المشتركة التي هدفت الى

بناء قدرات العاملين في وحدات التخطيط، كما تم انجاز عدد من الخطط التطويرية والتشغيلية، وقد واجهت هذه السياسة ايضاً عدد من العقبات أهمها ضعف أنظمة المتابعة والتقييم والضعف في مجال البيانات وغياب مراكز الابحاث والدراسات التي توفر المعلومات اللازمة لبناء الخطط والسياسات مما اضعف القدرة على بناء الخطط المعتمدة على المعلومات الموثقة، إضافة إلى الضعف في مجال وضع الخطط والالتزام بتنفيذها من خلال مشاريع وأنشطة مرتبطة ومتوافقة مما يدفع إلى الاستمرار في البناء على ما تم انجازه ومعالجة نقاط الضعف التي واجهت تنفيذ السياسة من خلال تطوير عملية التخطيط وبناء الخطط الاستراتيجية والتطويرية والتشغيلية ذات الجودة المستتدة الى أنظمة متابعة ودراسات تضمن قدرتها على مواكبة ورصد المتغيرات المختلفة ومدعومة بموازنات تم وضعها وفق أنظمة واجراءات واضحة.

سابعاً: تعزيز الانضباط في قوى الامن

السياسة السابعة: تعزيز الانضباط في المؤسسة الامنية

التدخلات:

- تطوير أنظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة
- تطوير أنظمة واجراءات التعامل مع الشكاوي

تعتبر أنظمة الرقابة ومعالجة الشكاوى من الادوات الهامة التي تضمن منتسبي قوى الامن باتباع الانظمة والاجراءات القانونية اثناء العمل كما انها تضمن التزام افراد قوى الامن بأحكام القانون وقواعد الانضباط والسلوك المثلى وقد حددت الخطة الاستراتيجية للعام (2014-2016) تطوير أدوات الرقابة كأحد سياسات الخطة وتعتبر أهم الانجازات في هذا المجال

صياغة الدليل الإجرائي الموحد لوحدات الشكاوى في قوى الامن وتدريب العاملين في المجال وإعداد التقارير المحلية والدولية ذات العلاقة..

ومن أهم المعوقات التي واجهت تحقيق هذه السياسة ضعف المنظومة الرقابية وضعف أنظمة التفتيش وغياب الصلاحيات القانونية التي تنظم عمل الجهات الرقابية وتسعى قوى الامن إلى الاستمرار بالعمل في هذه السياسة ضمن مبدأ الحوكمة تأكيداً على ضرورة بناء منظومة الرقابة والتفتيش والشكاوى وتطوير الأنظمة والاجراءات التي تنظم عملها وتحدد

الصلاحيات كجزء أساسي من تطوير عمل المؤسسة الأمنية وفق القوانين واللوائح المعمول بها وتعزيز استقلالية عمل هيئة القضاء لقوى الامن الفلسطينية .

ثامناً: تطوير ادارة الموارد البشرية

يعتبر توفير الموارد البشرية القادرة على القيام بالمهام الموكلة لقوى الامن من اهم أسس البناء والتطوير حيث يعتبر الكادر البشري عصب وأساس عمل المؤسسة وبناءها السليم . وقد وضعت الخطة الاستراتيجية (2014-2016م) تنمية الموارد البشرية كأحد سياسات الخطة الاستراتيجية وتعتبر القضايا المتعلقة بالتدريب المتخصص أهم انجازات السياسة الا

ان السياسة بشكلها السابق ركزت على قضايا التدريب دون معالجة للإشكاليات التي تشكل تحدي أمام تطوير الموارد البشرية القادرة على القيام بمهام عملها فعانت المؤسسة من ضعف آليات ومعايير التجنيد واشكالية التعامل مع الموارد البشرية في قطاع غزة وغياب الانظمة والاجراءات الواضحة التي من شأنها الحد من ارتفاع عدد الضباط في الرتب العليا. لذا عملت الخطة على فصل السياسة وتحديد أهداف معالجة الاشكاليات التي تتعلق بتطوير الموارد البشرية من خلال مراجعة

السياسة الثامنة: تطوير ادارة الموارد البشرية التدخلات:

- مراجعة وتطوير القوانين الخاصة بالموارد البشرية
- تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في قوى الامن
- تطوير الأنظمة والإجراءات والمعايير الخاصة بالموارد البشرية

وتطوير المنظومة القانونية وتطوير الانظمة والاجراءات والمعايير وتعزيز الاجراءات التي من شأنها ادماج النوع الاجتماعي واصلاح الاطار القانوني والهيكل التنظيمي الناظم لعمل القطاع .

تاسعاً: تطوير المهارات و القدرات التدريبية

يعتبر التدريب وإكساب منتسبي قوى الامن المعرفة والمهارات والسلوكيات اللازمة من الأسس الهامة لبناء القدرات، ولم تضع الخطة الاستراتيجية (2014-2016م) سياسة محددة للتدريب والأولويات المتعلقة ببناء منظومة متطورة وموحدة.

وقد حققت المؤسسة الأمنية تطورات مهمة في مجال بناء منظومة التدريب أهمها بناء قدرات هيئة التدريب العسكري وتوفير البنية التحتية اللازمة لها، وتطوير ميدان الرماية، وإنجاز أكاديمية الضباط الفلسطينية. بالإضافة إلى التطور الذي شهدته العديد من مراكز التدريب المتخصصة وهذه الإنجازات ساهمت في توطين التدريب

السياسة التاسعة: تطوير المهارات والقدرات التدريبية التدخلات:

- تطوير القدرات والمهارات
- تطوير الانظمة والاجراءات التدريبية
- تطوير ادارة مراكز التدريب

وتقليل النفقات المتعلقة بالتدريب الخارجي.

وتعتبر المؤسسة الأمنية أن هناك حاجة لتنظيم العمل في مراكز التدريب المتخصصة وتوزيع الأدوار بحيث تصل المؤسسة الأمنية لمنظومة تدريب متكاملة من شأنها توفير التدريب المتقدم والحفاظ على الاستدامة وتوافق خطط التدريب مع الاحتياج من التخصصات المختلفة.

عاشراً: تطوير القدرات اللوجستية

عملت قوى الامن ومن خلال الخطة الاستراتيجية للأعوام 2014-2016م، على التركيز على بناء القدرات اللوجستية في ظل النقص الهائل في الإمكانيات التي عانت منه في السنوات الماضية. وقد حققت قوى الامن تطوراً ملحوظاً في مجال البنية التحتية والمعدات والتجهيزات التي مكنت من تحسين القدرة على القيام بمهام العمل، ولكن مازالت بحاجة لاستكمال تطوير البنية التحتية وتطوير المعدات والتجهيزات لمواكبة المتغيرات الأمنية المختلفة وتطوير قدرتها على العمل بكفاءة وفاعلية، ومعالجة الخلل في التوازن في عملية

السياسة العاشرة: تطوير القدرات اللوجستية

التدخلات:

- تطوير أنظمة وإجراءات البنية التحتية والمعدات والادوات اللازمة لتنفيذ مهام العمل
- تطوير أنظمة وإجراءات الاستدامة للموارد
- تطوير المعدات والادوات اللازمة لتنفيذ المهام الأمنية
- تزويد قوى الامن بالأنظمة والبرامج الحديثة

التطوير بين مكوناتها المختلفة والتركيز على المؤسسات التي تعاني من نقص كبير في التجهيزات اللوجستية.

المتابعة والتقييم

من خلال مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن للأعوام 2014-2016م. تبين ان عملية المتابعة والتقييم أحد نقاط الضعف التي تعاني منها عمليات التخطيط في قوى الامن وتم وضع تدخل خاص لمعالجة التحديات التي تواجه المؤسسة في هذا المجال.

حيث تسعى قوى الامن الى تطوير انظمة واليات المتابعة والتقييم بهدف تعزيز عملية التخطيط بالإضافة الى تطوير الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع على مستوى القطاع. واتخاذ الاجراءات الصحيحة لمعالجة الانحرافات في حالة وجودها.

لذا فان فريق متابعة الخطة الاستراتيجية يعي اهمية العمل على متابعة تطوير الجزء الخاص بالمتابعة والتقييم في الانشطة اللاحقة ومن اهمها الخطة التنفيذية والذي سيتضمن مراجعة وتحديث للخطة الاستراتيجية ووضع البيانات اللازمة لتلك المؤشرات مثل خط الاساس وتحديد الاستهداف لكل مؤشر.

مؤشرات الخطة الاستراتيجية للأعوام 2017-2022

الهدف	المؤشرات	مصدر البيانات
تعزيز الأمن والأمان للوطن والمواطن	1. عدد الجرائم لكل 100 ألف من السكان	الشرطة
	2. قياس مستوى شعور المواطنين بالأمن	الاعلام الحكومي
	3. عدد الموقوفين بتهمة التعاطي للمخدرات	الشرطة
	4. عدد قضايا المواد الاستهلاكية غير الصالحة للاستهلاك	الضابطة الجمركية
	5. معدل الوفيات لحوادث الطرق لكل 100 ألف من السكان	الشرطة
	6. عدد العسكريين المفصولين من الخدمة على قضايا جنائية	الاستخبارات العسكرية
	7. عدد القضايا الواردة لوحدة حماية الأسرة	الشرطة
	8. عدد العمليات الأمنية المشتركة	الأمن الوطني
	9. نسبة مراكز الدفاع المدني قياسا بعدد السكان في كل المناطق	الدفاع المدني
	10. معدل وقت الاستجابة للحوادث والنداءات	الدفاع المدني-الشرطة
	11. عدد الدورات المقدمة للدفاع المدني المحلي	الدفاع المدني
	12. عدد فرق المتطوعين	الدفاع المدني
	13. عدد الجرائم المرتكبة بحق المواطنين وممتلكاتهم من قبل الاحتلال	الارتباط العسكري
	14. عدد الحالات التي يتم فيها اشتراك الأمن الوطني	الأمن الوطني
	15. رضى المواطنين عن الخدمات المدنية التي تقدمها وزارة الداخلية	وزارة الداخلية
حوكمة قوى الامن	1. عدد القوانين التي تم مراجعتها وتطويرها وإنجازها	وزارة الداخلية
	2. نسبة الدوائر القانونية في قوى المؤسسة الأمنية	المؤسسة الأمنية
	3. إجراءات الإصلاحات الداخلية في مكافحة الفساد في قوى الامن	الاعلام الحكومي
	4. عدد الخطط التطويرية المعتمدة	المؤسسة الأمنية
	5. عدد التقارير الصادرة عن وحدات التخطيط	المؤسسة الأمنية
	6. عدد المؤسسات الأمنية التي لديها موازنات مالية معتمدة	الادارة المالية العسكرية
	7. نسبة المشاريع المنفذة من خلال قائمة المشاريع الموحدة	وزارة الداخلية
	8. نسبة الصرف الفعلي من الموازنة المعتمدة لقوى الامن.	الادارة المالية العسكرية
	9. عدد القضايا التي تتضمن مخالفات مالية وادارية	الاستخبارات العسكرية
تعزيز القدرات وضمن	1. عدد المنتسبين الجدد في قوى الامن	الادارة والتنظيم

الادارة والتنظيم	2. نسبة النساء من المجندين الجدد	الاستخدام الامثل للموارد
الادارة والتنظيم	3. نسبة الضباط لضباط الصف والجنود	
الادارة والتنظيم	4. عدد الضباط من رتبة رائد فما فوق	
المؤسسة الأمنية	5. عدد المتدربين (الداخلي والخارجي)	
المؤسسة الأمنية	6. نسبة الضباط والأفراد اللذين تلقوا تدريب خلال العام	
هيئة الامداد والتجهيز	7. عدد مراكز الصيانة وفعاليتها (صيانة مركبات، صيانة مباني، صيانة معدات)	
هيئة الامداد والتجهيز	8. نسبة المركبات والمباني التي تم إجراء صيانة دورية لها	
هيئة الامداد والتجهيز	9. عدد الأفراد المؤهلين لإجراء عمليات الصيانة	

التوافق مع اجندة السياسات الوطنية

تعد اجندة السياسات الوطنية الركيزة الأساس التي تم الاعتماد عليها في اعداد هذه الخطة، من خلال عمل مراجعة وتحليل معمق ساهم في استنباط اهداف الخط الاستراتيجية لقطاع الأمن بما يتوافق مع الرؤية والاولويات والسياسات الوطنية التي حددت في اجندة السياسات.

الاهداف الوطنية التي تساهم الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن في تحقيقها:

المحور	الاولوية الوطنية	الاولوية السياساتية
التممية المستدامة	مجتمع قادر على الصمود والتنمية	توفير الأمن وتعزيز سيادة القانون
التدخلات السياساتية	اهداف الخطة القطاعية	سياسات الخطة القطاعية
ضمان السلم الاهلي تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات	الهدف الاول تعزيز الأمن والامان للوطن والمواطن والوطني	1.1 . مكافحة الجريمة وتعزيز انفاذ القانون 1.2 . توفير الحماية المدنية 1.3 . تحسين جودة الخدمات المدنية المقدمة من وزارة الداخلية 1.4 . الاستعداد لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي والوطني
تطوير مؤسسات قطاع الأمن	الهدف الثاني حوكمة قوى الامن	2.1 . تحديد صلاحيات ومسؤوليات قوى الامن 2.2 . تعزيز النهج الاستراتيجي في عمل قوى الامن 2.3 . تعزيز الانضباط في قوى الامن
	الهدف الثالث تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الامثل للموارد	3.1 . تطوير ادارة الموارد البشرية 3.2 . تطوير المهارات و القدرات التدريبية 3.3 . تطوير القدرات اللوجستية

تنسيق الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية

التزاما من قوى الامن في دعم التوجهات الحكومية بتعزيز الانضمام للمؤسسات الدولية فإن الخطة الاستراتيجية عالجت الالتزامات الدولية التي تترتب على توقيع فلسطين على المعاهدات والمواثيق والبروتوكولات الدولية المختلفة.

1- ركزت الخطة على مراجعة وتحديث منظومة القوانين الناظمة لعمل المؤسسة الأمنية والقوانين المحلية التي تضمن تطوير القدرات المتعلقة بحفظ أمن وسلامة المجتمع، وهذه العملية سوف تأخذ بعين الاعتبار موائمة القوانين مع القوانين والالتزامات الدولية.

2- حددت الخطة الاستراتيجية آليات التعاون الدولي كأحد التدخلات وبذلك ستقوم قوى الامن بالسعي للانضمام للمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع على تطوير خدماته وأنظمته وإجراءاته بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.

3- حددت الخطة الاستراتيجية تطوير أنظمة المتابعة والتقييم كأحد التدخلات الهامة، وسيضمن هذا التدخل أن تقوم المؤسسة الأمنية بتطوير قدراتها بما يتعلق بتوفير التقارير والمعلومات المتعلقة بعمل القطاع والتي تعتبر من الالتزامات المترتبة على فلسطين إثر الانضمام للمعاهدات الدولية.

خطة الادارة

شكلت قوى الامن عددا من الفرق التي تولت العمل على إدارة الأنشطة المتعلقة بوضع الخطة الاستراتيجية، وتتوي الاحتفاظ بهذه الفرق المشكلة من أجل متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الخطة وتطوير المشاريع وتطوير آليات الرقابة عليها.

وكما ستعمل قوى الامن العمل على مأسسة عملية تحديث الخطة الاستراتيجية بحيث تتم العملية بشكل سنوي وبما يتوافق مع الأنشطة المتعلقة بإعداد الموازنة العامة بحيث تضمن توافق الخطة الاستراتيجية مع الموازنة. بالإضافة الى الخطط التطويرية لقوى الامن بحيث تتواءم تلك الخطط مع اهداف وسياسات واجندات الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن

وستعمل قوى الامن على تطوير أنظمة المتابعة والتقييم وادراج البرامج وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالتنفيذ لضمان تنفيذ مدخلات الخطة وتحقيق اهدافها بشكل علمي وسليم وفي المدة الزمنية المطلوبة والمحددة

عملت قوى الامن خلال الخطة الاستراتيجية السابقة (2014-2016م) على تطوير الخطة التنفيذية للخطة الاستراتيجية، وقد قامت وزارة الداخلية في هذا السياق بتطوير قائمة أولويات المشاريع للمؤسسة الأمنية، والتي ساهمت في تسهيل مهمة تطوير الموازنات التطويرية وتعزيز آليات العمل مع الجهات الدولية المانحة وتحسين جودة وفعالية المشاريع وارتباطها بالخطة الاستراتيجية، لذا فإن من المهم الاستمرار في اتباع العملية السابقة والاستمرار في تطبيق آلية العمل القائمة بعد مراجعتها وتطويرها بحيث تكون الأداة الرئيسية في إدارة الخطة.

<p>1.1.7 زيادة الوعي العام بعمل قطاع الامن (في مجال الجريمة)</p> <p>1.2.2 زياد الوعي المجتمعي بعمل قطاع الامن (في مجال توفير الحماية المدنية)</p> <p>1.3.3 زيادة الوعي المجتمعي فيما يتعلق بخدمات وزارة الداخلية</p>	<p>يعنى هذا البرنامج بعملية تنظيم العلاقة مع المواطنين ومؤسسات المجتمع الاهلي والإعلام بما يخدم أهداف الإصلاح والرقابة والتفاعل المؤثر</p>	<p>5. برنامج التوعية المجتمعية والإعلام الأمني</p>	
<p>3.3.1 تطوير أنظمة واجراءات البنية التحتية والمعدات والادوات اللازمة لتنفيذ مهام العمل</p> <p>3.3.2 تطوير أنظمة واجراءات الاستدامة للموارد</p> <p>3.3.3 تطوير المعدات والادوات اللازمة لتنفيذ المهمات الأمنية</p> <p>3.3.4. تزويد قوى الامن بالأنظمة والبرامج الحديثة</p>	<p>البرنامج المرتبط بعملية إدارة وتكامل نشاطات الإمداد والتجهيز والتوزيع والتخزين والإنتاج بهدف تحقيق الفعالية في الوقت والجهد والتكلفة وتيسير وصول الإمداد المادي المطلوب</p>	<p>6. برنامج الدعم اللوجستي</p>	
<p>2.3.1 تطوير أنظمة الرقابة والتفتيش والمساءلة</p> <p>2.3.2 تطوير أنظمة واجراءات التعامل مع الشكاوي.</p>	<p>يعنى هذا البرنامج المرتبط بعملية الرقابة على أداء قوى الامن بشكل عادل ومحاييد بكافة قطاعاتها وتنفيذ الإصلاحات اللازمة بما يحقق المصلحة الوطنية العامة</p>	<p>7. برنامج الرقابة ومعالجة الشكاوى</p>	
<p>1.4.1 تعزيز اليات التعاون داخل قوى الامن</p> <p>1.4.2 تطوير خطط الطوارئ</p> <p>1.4.3 تعزيز اليات التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع الاهلي</p>	<p>يعنى هذا البرنامج بعملية توظيف القدرات المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية أو طارئة ضمن خطط مسبقة لكل مكونات قوى الامن لإنجاز أهداف وغايات تتطلب جهود مشتركة في التخطيط والتنسيق والتنفيذ</p>	<p>8. برنامج العمليات المشتركة</p>	
<p>1.1.3 تطوير خدمات الاسرة وضمان الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي</p> <p>3.1.2. تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في قوى الامن</p>	<p>يعنى هذا البرنامج بفهم احتياجات وادماج النوع الاجتماعي ومتطلباته في المجتمع والاستغلال الامثل لقدرات افراده ومؤسساته لتحقيق المشاركة الفعالة في التنمية</p>	<p>9. برنامج النوع الاجتماعي</p>	
<p>1.1.6 ضمان الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان في تنفيذ العمليات الأمنية</p>	<p>وهو البرنامج المرتبط بتقديم كافة الضمانات والتدخلات التي تؤكد على احترام الإنسان وحرية التعبير و بما لا يعارض مع أمن واستقرار الدولة وحسب القانون</p>	<p>10. برنامج حقوق الإنسان</p>	
<p>1.2.3 تعزيز آليات التعاون الدولي في مجال الحماية المدنية</p> <p>1.4.3 تعزيز آليات التعاون الدولي والإقليمي</p> <p>1.4.5 مكافحة كافة اشكال التطرف والتمييز</p>	<p>البرنامج المرتبط بتوفير التعاون الإقليمي والدولي في مجال التعاون الأمني والحماية المدنية</p>	<p>11. برنامج التعاون الدولي</p>	

البرامج المالية

تم تحديد البرامج المالية التي سيتم من خلالها متابعة تنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية وتطوير قوى الامن من الموازنات الحكومية مع مراعاة كون قوى الامن مرتبطة بمركزيين ماليين الأول لوزارة الداخلية يتم ادارته من خلال الإدارة العامة للشؤون المالية في وزارة الداخلية والثاني خاص بما تبقى من مكونات قوى الامن ويتم إدارته من قبل الإدارة المالية المركزية.

المركز المالي	البرنامج	الغاية
الإدارة العامة للشؤون المالية	1. برنامج اصدار الوثائق الرسمية والخدمات ذات العلاقة	يسعى هذا البرنامج الى اصدار بطاقة هوية شخصية ذكية بمواصفات عالمية والعمل على بناء منظومة تقديم الخدمة الكترونيا مع نهاية العام (2018م)، اصدار جواز سفر بايومتري مع نهاية العام (2018م)
	2. برنامج تنظيم المجتمع المدني والإصلاح الاجتماعي	يسعى هذا البرنامج الى تنظيم العلاقة مع المجتمع المدني بما يحقق الاستقرار المجتمعي والحفاظ على الحريات الشخصية والعامة
	3. البرنامج الإداري	يسعى هذا البرنامج الى تطوير انظمة ادارية حديثة وفعالة وشفافة بحلول العام (2018م)
الإدارة المالية المركزية	4. برنامج الخدمات المساندة	يسعى هذا البرنامج الى رفع قدرات العمل المشترك بين مكونات قوى الامن، وتطوير الهيئات والمديريات في قوى الامن
	5. برنامج حفظ الأمن الداخلي	يسعى هذا البرنامج الى توفير الأمن الداخلي للوطن والمواطنين وحماية ارواحهم وممتلكاتهم
	6. برنامج الأمن الوطني والمخابرات العامة	يسعى هذه البرنامج الى تطوير مستوى الأمن والاستقرار ومكافحة الأنشطة الهدامة التي تشكل خطرا على الأمن الوطني. وتطوير قدرات جهاز المخابرات العامة في مجال الرصد المسبق للحدث والتهديدات الخارجية